مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص
اسم الكاتب: م.د. الاء طالب خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7217
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 15:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل العلاقات العراقية السعودية مابعد داعش التحديات والفرص

م.د الاء طالب خلف(*)
Alaa Taleb@yahoo.com

الملخص:
امتازت العلاقات العراقية السعودية بالصراع والقطيعة تارة وبالتعاون الحذر تارة اخرى وذلك حسب الظروف الاقليمية والدولية، وبعد التغيير في العراق عام ٢٠٠٣ ازدادت القطيعة بين البلدين برغم المحاولات المتكررة لاعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية، وقد افرزت مرحلة القضاء على داعش واقعا جديدا حفز الدولتين على اعادة العلاقات الثنائية بشكل جدي يمكن من خلاله استعادة دور العراق في محيطه العربي وقيام علاقات بين الدولتين تقوم على الاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة.

المقدمة

ان تاريخ العلاقات العراقية السعودية كان غالبا تحيطه الشكوك المتبادلة والصراع اكثر من علاقات تقوم على اساس التفاهم المشترك المفيد في تنمية العلاقات بين دولتين جارتين مسلمتين وعربيتين تربطهما روابط تاريخية عريقة الجذور وامتدادات جامعة، اذ ان العلاقات منذ تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ والسعودية عام ١٩٣٢ ولحد الان توصف بعدم الاستقرار، وان حالات التعاون الحقيقي هي بدافع المصلحة الحقيقية.

وبعد التغيير عام ٢٠٠٣ تبنت السعودية مشروعا يشجع العراقيين لتبني برنامج وطني يقوم على اساس التصالح مع النفس اذ دعمت السعودية اجتماع للقوى السياسية في القاهرة عام ٢٠٠٤ ولكن في النهاية اثبت هذا الاجتماع فشله وهو فشل تسبب -فضلا عن اسباب اخرى- باندلاع صراعات طائفية راح ضحيتها

(*)كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الالاف من العراقيين، والتطور الاخر حصل عندما عينت السعودية سفيرا جديدا لها في العراق (ثامر السبهان) في عام ٢٠١٥ والذي لم يستمر طويلا بسبب المشاكل التي تسبب بها بسبب تصريحاته التي عدتها اطرافا عراقية مسيئة للعراق وتدخلا في شأنه الداخلي.

كما شهدت العلاقات العراقية السعودية نقلة نوعية بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الى بغداد في ٢٥ شباط ٢٠١٧ واعقبها زيارة وفد عراقي للرياض في منتصف اذار ٢٠١٧، كما ان التوقيت نفسه شهد تفاعلا تكاتفت فيه القوى الدولية والاقليمية على محاربة ارهاب داعش في كل من العراق وسوريا، وترجم هذا التكاتف في عمليات تحرير مدينة الموصل العراقية من التنظيم الارهابي وسط دعم من التحالف الدولي.

اشكالية البحث: يحاول البحث الاجابة على سؤال اساسي هو هل تمتلك السعودية رؤية واضحة ازاء العراق الجديد ام ستبقى رهينة العقد التاريخية التي ميزت سياستها ازاء العراق، اذ ان السياسة السعودية تأثرت وما زالت بثلاث عقد (المذهب والنفط والثقل الحضاري للعراق) لاختلاف هويتها المذهبية التي ترى فيها السعودية نقيضا لشرعيتها الوهابية التي تحكم باسمها ولمواردها الطبيعية واحتياطها النفطي الهائل ولكتلتها الحضارية والثقافية ولموقعها الستراتيجي الرابط بين العالمين العربي الاسلامي والاوربي، وفي الوقت نفسه هنالك علاقة مترابطه بين وجود استراتيجيتين (السعودية والايرانية) تتنازعان النفوذ الشرق اوسطي، ويشكل العراق المنطلق لهذا التنازع ومد النفوذ.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من القول بان العراق امام فرصه لبناء علاقات سياسية وامنية واقتصادية قوية مع المملكة العربية السعودية وذلك لوجود مصالح مشتركة تفرض التنسيق المشترك بين البلدين بما يسهم في استقرارهما ورخائهما، فضلا عن توفر الظروف الملائمة للانطلاق من جديد نحو علاقات ثنائية متينة وقوية مع توافر الارادة السياسية لدى البلدين في هذه المرحلة.

ومن اجل الاحاطه بكل ما يخص هذا الموضوع تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث يتناول الاول منها مسيرة العلاقات العراقية السعودية منذ تأسيس الدولتين ولغاية عام ٢٠٠٣، اما المبحث الثاني فيتناول طبيعة العلاقات بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ واشكاليات العلاقات بين البلدين، فضلا عن تأثير المتغير الايراني اما المبحث الثالث فيتناول مستقبل العلاقات العراقية السعودية في ضوء التحديات الموجودة والفرص المتاحة.

المبحث الاول: تاريخ العلاقات العراقية السعودية قبل عام ٢٠٠٣:

المطلب الاول: العلاقات العراقية السعودية لغاية عام ١٩٨٨:

يمكن القول ان بداية العلاقات العراقية السعودية كانت بالغارات التي شنتها الحركة الوهابية على العراق والتي كانت جزء من توسيع نفوذ أسرة آل سعود على حساب الاراضي العراقية، واستمر ذلك حتى معاهدة عام ١٩٢٢ التي تمت بواسطة بريطانيا والتي وضعت حد لتطلعات السعودية باتجاه الاراضي العراقية.

ومع استقرار بنية الدولتين دخل الصراع مرحلة جديدة اذ وجد العراق نفسه في خضم الصراع بين العائلتين الحاكمتين الهاشمية والسعودية واللتان تتنازعان الزعامة على بلاد الشام والعراق و شبه الجزيرة العربية، وكان الحذر والتوجس يسودان العلاقات العراقية السعودية حتى دخول العراق العهد الجمهوري(١)، وبعد التغيير الذي حصل في طبيعة السلطة السياسية في العراق بعد عام ١٩٥٨ اخذت العلاقات بين البلدين منحى مختلف لاسيما بعد مطالبة العراق استعادة الكويت عام ١٩٦١، اذ كانت السعودية من اهم الدول التي وقعت بالضد من هذه المطالبة وارسلت قوات سعودية الى الكويت لحمايتها من هجوم القوات العراقية وادى ذلك الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والسعودية.

كما ادت الاختلافات الايديولوجية دورا في فتور العلاقة بين البلدين وذلك لان النظام السعودي عرف بطبيعته الملكية المحافظة في حين كان النظام العراقي قوميا ثوريا اذ احتضن العراق في ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي المجموعات الثورية السعودية التي كانت تحاول تغيير النظام السياسي في السعودية(٢)، ولم تشهد العلاقات تطورا ملحوظا اخر سوى ترسيم حدود المنطقة المحايدة بين السعودية والعراق وتقاسم ايراداتها النفطية

ومع انتصار الثورة في ايران ركزت السعودية على دورها الاقليمي في اتجاهين:

الاول: دفع العراق لخوض الحرب مع ايران

الثاني: تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ لتأمين الساحة الخليجية تجاه النفوذ الايراني

وبذلك استطاعت السعودية كسب ثلاث نقاط مهمة اقليميا هي:

١- احتواء الخليج تحت مظلتها الاستراتيجية
٢- الهاء واضعاف العراق كقوة اقليمية
٣- محاصرة واحتواء التاثيرات الايرانية اقليميا

ولابد من الاشارة الى ان السعودية لم تسمح للعراق بالانضمام الى مجلس التعاون الخليجي لكي لا يكون منافس للسعودية اقليميا تحت اي ظرف كان، فضلا عن وجود اسباب اخرى لايوجد مجال لذكرها(٣).

وبالرغم من ذلك كانت السعودية اهم الداعمين للجانب العراقي في حربة مع ايران عام ١٩٨٠ فقدمت مساعداتها المادية والمعنوية للوقوف بوجه التوجهات الايرانية، كما وصلت ايجابية العلاقات الى درجة قيام ملك السعودية (فهد بن عبد العزيز) بزيارة العراق عام ١٩٨٩ ورحب العراق بتلك الخطوة لاجل كسب الجانب السعودي وازالة الشك الذي ينتابه تجاه العراق بعد حرب دامت ثمان سنوات مع ايران(٤).

وقد عملت السعودية على مساعدة العراق بوسائل متعددة اولها امداد العراق بمبالغ مالية هائلة على شكل قروض وهبات لجعله قادرا على الاستمرار في الحرب وثانيها بيع النفط السعودي لصالح العراق والثالثه اقامة خط تصدير النفط من حقول البصرة الى ميناء ينبع السعودي على البحر الاحمر، كما ساهمت وسائل اعلامها بشكل واسع التاثير في تاييد المواقف العراقية وبلغ قيمة المساعدات المالية التي قدمتها السعودية الى العراق حوالي (٢٥) مليار دولار(٥).

ويمكن القول ان الحرب العراقية الايرانية مثلت فرصة مهمة للسعودية لاحتواء الخطر الايراني من ناحية ولاستبعاد العراق من اي ترتيبات امنية تشمل دول الخليج.

المطلب الثاني: العلاقات العراقية السعودية لغاية عام ٢٠٠٣:

بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ خرج العراق بقدرات عسكرية هائلة وشكل هذا العامل مخاوف حقيقية من توظيف العامل العسكري العراقي في اي نزاع محتمل مع السعودية، لذلك سارعت المملكة الى عقد اتفاقيتين (عدم اعتداء وتنسيق امني) بين العراق والسعودية اذ كانت الاتفاقيتين تقضيان بعدم استعمال القوة في العلاقات بين البلدين، وعدم تدخل اي منهما في الشؤون الداخلية للبلد الاخر، ويمكن القول ان هاتين الاتفاقيتين عكست الشعور السعودي بعدم الثقة بالعراق(٦).

وعندما اندلعت شرارة الازمة بين العراق والكويت فيما يتعلق بالالتزام بالحصص التصديرية للنفط الكويتي ومطالبة الكويت باسترجاع ديونها المترتبة على العراق، حاولت السعودية التوسط بين العراق والكويت اذ ارسل الملك فهد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الى بغداد في محاولة لنزع فتيل الازمة، وبعد

ذلك اعد الملك فهد لقاء قمة بن الكويتيين والعراقيين في جدة، لكنهم لم يتوصلوا الى حل ينهي الازمة ويزيل معها الشكوك وبواعث القلق(٧).
وفي الثاني من اب ١٩٩٠ اندلعت ازمة الكويت لتنتهي العلاقات الودية بين العراق والمملكة العربية السعودية بدخول القوات العراقية الى الكويت والذي ولد انطباعا لدى السلطة الحاكمة في السعودية بان الخطوة التالية للقوات العراقية ستكون احتلال السعودية والاطاحة بالعائلة الحاكمة وتغيير نظام الحكم كما تم في الكويت(٨).
واصبحت السعودية مقرا لتجمع قوات عسكرية من مختلف الدول العربية والاجنبية اذ وصل حجم التحشيد العسكري في الاراضي السعودية الى نصف مليون جندي ولم يستجب النظام العراقي انذاك للدعوات العربية والدولية، وكذلك قرارات الامم المتحدة للانسحاب من الكويت، وبات من الطبيعي ان تنقطع العلاقات الدبلوماسية مع السعودية(٩).
وتلقت الولايات المتحدة الامريكية طلبا رسميا من المملكة العربية السعودية لتدخل امريكي مباشر للدفاع عن اراضيها، وسارعت واشنطن الى اعلان استعداداها الرسمي لخوض حرب ضد نظام صدام حسين في غزوه واحتلاله للكويت، ذلك ان المملكة العربية السعودية تعتبر العراق مصدر تهديد لامن منطقة الخليج العربي اثناء الازمة وما بعدها، وهو ما اشار اليه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل لاحقا في الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٢ في خطابة امام المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي بـ" ان العراق مازال مستمر في تهديد امن وسلامة منطقة الخليج العربي ولازال يرفض تنفيذ قرارات مجلس الامن"(١٠).
وقد حاولت الحكومة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ ان تفتح صفحة جديدة مع الحكومة السعودية عندما قام العراق باستيراد انواع متعددة من البضائع السعودية طبقا لبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي طبقته الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٦، وهنا تجدر الاشارة الى ان السعودية احتضنت عشرات الالاف من اللاجئين العراقيين من المدنيين والعسكريين في مخيمات (رفحاء والارطاوية) واحتضنت كذلك بعض فصائل المعارضة العراقية ودعمتهم ماليا وسياسيا([١١]).
كما حصل نوع من المصالحة العراقية السعودية خلال اجتماعات الجامعة العربية والتي عقدها وزراء الخارجية العرب لبحث الشأن العراقي ولاسيما القمة التي عقدت في بيروت في اذار عام ٢٠٠٢، وبقيت العلاقات مقطوعة بين البلدين

حتى عام ٢٠٠٣ عندما تم فتح مركز عرعر الحدودي بين البلدين امام حركة التجارة المغلق منذ اب عام ١٩٩٠ والذي استمر غلقه على مدى ١٢ عام(١٢).
وعلى هذا النحو يمكن توصيف العلاقات العراقية السعودية في مرحلة ماقبل عام ٢٠٠٣ بانها علاقات كانت تاخذ شكلا تنافسيا وصراعيا في احيان اخرى من بوابات اقتصادية وسياسية وقيادية بالدرجة الاساس اكثر من كون الصراع بين البلدين ايديولوجيا مذهبيا كما حصل بعد عام ٢٠٠٣، اذ ان الصراعات السياسية والاقتصادية والصراع على قيادة المنطقة كانت بوابات رئيسة لتوظيف الخلافات القائمة بين البلدين(١٣).

المبحث الثاني: تطور العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الاول: العلاقات العراقية السعودية بين التراجع واستعادة الدور:

يلاحظ من مفارقات العملية السياسة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على الصعيد الاقليمي التناقض الواضح بين توجهات الدول الخليجية لاسيما المملكة العربية السعودية مع السياسات الامريكية في العراق رغم ما بينهما من تحالف استراتيجي وتفسير هذا التناقض يعود الى هواجس الدول الخليجية من ما ياتي(١٤):

١- احتمالات تزايد مكانة ودور العراق في الاستراتيجية الامريكية في مقابل تراجع مكانة دول مجلس التعاون الخليجي.
٢- الشكوك من انتقال التجربة العراقية الى دول مجلس التعاون وتهديد استقرار انظمة الحكم فيها.
٣- القلق من تعزيز النفوذ الايراني في العراق مما يرفع من مكانة ودور ايران الاقليمي.

لذا رحبت دول مجلس التعاون الخليجي بحذر بالتغيير السياسي الذي شهده العراق واتخذ الموقف الخليجي الرسمي اتجاها يتفق مع توجهات السياسة الامريكية من حيث الاقرار بالواقع الجديد الذي فرضه احتلال العراق في عام ٢٠٠٣.
في مرحلة ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ وبعد تشكيل مجلس الحكم في ١٢ تموز من العام نفسه، ومع تطور التحولات السياسية في العراق كانت السعودية مرحبة رسميا عبر الاعلام. وفي عهد الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران عام ٢٠٠٤ قام رئيس الحكومة اياد علاوي بزيارة السعودية في ٢٨ تموز من العام نفسه(١٥).

وقد تبنت السعودية مشروعا يجمع العراقيين ويشجعهم لتبني برنامج وطني يقوم على اساس التصالح مع النفس واعادة بناء الدولة على اسس تخدم جميع العراقيين اذ دعمت المملكة اجتماع للقوى السياسية كافة في القاهرة عام ٢٠٠٤، ولكن في النهاية اثبت هذا الاجتماع فشله وهو فشل تسبب-فضلا عن اسباب اخرى- باندلاع احداث طائفية راح ضحيتها عشرات الالاف من العراقيين، كما تبنت السعودية جمع اطراف عراقية وانتهى الاجتماع بما يعرف بوثيقة مكة التي دعت الى عدم الاقتتال الطائفي(١٦).

وفي عهد الحكومة الانتقالية التي تشكلت في ٢٨ نيسان ٢٠٠٥ زار رئيس الوزراء العراقي ابراهيم الجعفري السعودية في ٢٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، وفي عهد اول حكومة عراقية منتخبة في ٢٠ ايار ٢٠٠٦ زار رئيس الوزراء نوري المالكي السعودية في ٢ تموز من العام نفسه(١٧).

وفي كل زيارة يتم بحث مجمل العلاقات العراقية السعودية وسبل تطويرها والتاكيد على اهمية تجاوز العقبات في العلاقة وكذلك بحث الملفات العالقة بين البلدين وفي مقدمتها الديون السعودية المترتبه على العراق وضبط الحدود وغيرها من المسائل(١٨).

كما زار عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية المملكة في ١٧ ايلول عام ٢٠٠٦ والتقى خلالها بالملك عبد الله بن عبد العزيز وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات المتبادلة بين البلدين وساد اللقاء جو من الصراحة والشفافية وتم مناقشة مسألة الحجاج وتعهدت بتقديم الدعم للحجاج العراقيين.

كما ابدت السعودية رغبتها في الاسهام في استتباب الامن في العراق من خلال القيام بعدد من الخطوات الامنية لمنع دخول المتسللين من تلك الدول الى العراق اذ ذكرت مجلة تايمز الامريكية في ايلول ٢٠٠٦ "ان السعودية تخطط لبناء جدار على طول حدودها مع العراق ويهدف الى منع تهريب الاسلحة والمخدرات والاشخاص"(١٩).

وسعت المملكة العربية السعودية منذ بدايات ظهور العنف في العراق الى تاييد كافة مبادرات المصالحة الوطنية التي طرحتها الاطراف المختلفة ابتداء من مبادرة المصالحة الوطنية التي طرحتها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي اذ اكدت المملكة وعلى لسان الملك عبد الله بن عبد العزيز حرصها على انجاح مبادرة المصالحة الوطنية(٢٠).

واستمرت العلاقات العراقية السعودية في حالة من التراجع والانحداروقد ارتبط ذلك بعلاقة وثيقة في مسار الاحداث السياسية والعسكرية في الداخل العراقي

وتطوراته، فهنالك اطراف عراقية وتحديدا القوى والجماعات الدينية الشيعية استمرت تهاجم السعودية متهمة اياها بوقوفها وراء دعم انشطة تنظيم القاعدة الارهابي وكذلك جماعات اسلامية متشددة، كما حاول رئيس الوزراء نوري المالكي مد يده الى الطرف السعودي، لكنه لم يتلقى اجابات ايجابية، اعتقادا من السعودية بأن المالكي يقود العراق بطريقه لا تمنح الفرصة نحو تهدئة اوضاعه الداخلية، وانه مستمر في سياساته باقصاء السنة عن المشاركة الفاعله في شؤون البلاد، وانه يقف اقرب الى ايران قياسا بمواقفه من الدول العربية الاخرى(٢١).

الا ان العلاقات بن الدولتين شهدت نوعا من التقارب في عام ٢٠٠٩ عندما اعيد افتتاح السفارة العراقية في الرياض، وتم اعتماد (غانم الجميلي) سفيرا لدى المملكة في ٢٥ نيسان ٢٠٠٩ (٢٢)، وفي عام ٢٠١٢ اعتمدت السعودية سفيرها في الاردن (فهد الزيد) سفيرا غير مقيم لدى العراق(٢٣).

وفي عام ٢٠١٥ التحق السفير السعودي ثامر السبهان وكان قبلها يشغل منصب الملحق العسكري في لبنان برتبة عميد ركن، واطلق عدد من التصريحات بعضها تتصل بموضوع عدد من السجناء السعوديين في سجون عراقية بتهم ارهاب واخرى تتصل بالحشد الشعبي وعلاقة ايران وسطوتها على بعض الميليشيات المرتبطه به –حسب وصفه-(٢٤).

وفي اب ٢٠١٦ طلبت الحكومة العراقية من المملكة العربية السعودية تغيير سفيرها لدى بغداد بسبب تصريحات وصفت انها تغذي الفتنة الطائفية، وانها تدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وقال السفير ثامر السبهان في رد على طلب عراقي انه يحاول تادية واجبه، مستبعدا اي تغيير في السياسة السعودية ازاء العراق(٢٥).

وقد عينت السعودية العميد ركن عبد العزيز الشمري قائما باعمال سفارتها و خلفا للسبهان(٢٦).

ويمكن عد عام ٢٠١٧ عام عودة العلاقة بين الدولتين نتيجة لعدد من الزيارات والاتفاقات المبرمة بين البلدين، اذ تعد زيارة عادل الجبير وزير خارجية السعودية هي الاولى لمسؤول سعودي بهذا المستوى منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وذكر (فهد الناظر) الباحث في المجلس الوطني للعلاقات العربية الامريكية الزيارة في اطار انفتاح دبلوماسي مكثف للقيادة السعودية ولفت الى "ان السعودية تعد العراق دولة مهمة في كل من العالمين العربي والاسلامي،

والتعاون مع العراق في انتاج النفط مهم لاستقرار اسواق النفط، والقيادة السعودية اعربت عن دعم كبير لجهود الحكومة العراقية في طرد داعش"(٢٧).
وتناولت مباحثات الجبير ملفات مكافحة الارهاب والتعاون بين البلدين، كما اكد ابراهيم الجعفري وزير الخارجية العراقي ان العراق حريص على اقامة افضل العلاقات مع المملكة وتفعيل المصالح المشتركة، ومواجهة المخاطر، كما اكد الجبير ان هذه الزيارة تاتي لاعادة العلاقات الثنائية الى مسارها الصحيح، مشددا على ان المملكة تقف على مسافة واحدة من المكونات العراقية وتدعم وحدة واستقرار العراق(٢٨).
واعقبتها زيارة وزير الطاقة السعودي خالد الفالح في ايار ٢٠١٧ ومن ثم لقاء الملك سلمان بن عبد العزيز برئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي على هامش القمة العربية في الاردن في اذار ٢٠١٧، وفي ايار تسلم العراق دعوة رسمية من المملكة العربية السعودية لحضور اجتماع القمة العربية الاسلامية الامريكية، وفي حزيران زار رئيس الوزراء حيدر العبادي السعودية واجرى مباحثات مع الملك سلمان بن عبد العزيز واتفق البلدان على تاسيس مجلس تنسيقي للارتقاء بعلاقاتهما الى المستوى الاستراتيجي.
وفي ١٧ تموز زار وزير الداخلية العراقي قاسم الاعرجي المملكة العربية السعودية تلبية لدعوة رسمية تلقاها من الرياض وتناولت المحادثات مناقشة ملفات عديدة ابرزها ملف المعتقلين والمنافذ الحدودية، اذ قررت داخلية العراق والسعودية تشكيل لجان لتامين الحدود بين البلدين، والتي تمتد لمسافة (٨١٤) كيلو متر(٢٩).
كما التقى ولي العهد محمد بن سلمان بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في تموز ٢٠١٧، في خطوة سعت فيها المملكة الى تعزيز نفوذها في العراق ومحاولة ايجاد توازن اقليمي مع ايران وكبادرة حسن نية امر زعيم التيار الصدري اتباعه بعد عودته الى العراق بازالة كافة الشعارات المناوئة للسعودية والتي انتشرت بعد اعدام المملكة لرجل الدين السعودي الشيخ نمر النمر عام ٢٠١٦ (٣٠)

المطلب الثاني: اشكاليات العلاقات العراقية السعودية:

ان ارتباط البلدين بامتدادات جوسياسية واقليمية في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها ساهمت في شكل العلاقة على مختلف المراحل وعززت في تدهورها تارة وفي تعضيدها تارة اخرى، فضلا عن ارتباط البلدين بتحالفات واتفاقيات اقليمية ودولية تعرقل التقارب وحدوث الوئام، ويمكن تحديد ابرز الاشكاليات في العلاقات العراقية السعودية بالاتي:

اولا: العامل النفطي: عزز وجود النفط في البلدين على مدار سير العلاقات تنافسهما على تصديره بكميات مختلفة الى الاسواق العالمية. فمع نهاية الحرب الايرانية العراقية عام ١٩٨٨ تضافرت مشكلة السياسة النفطية مع قضية تخفيف عبء الديون ليصبح المصدر الاساس للاحتكاك بين العراق والمملكة، فكان العراق يتوقع من المملكة وشركائها في مجلس التعاون الخليجي الابقاء على اسعار النفط المرتفعة حتى يتسنى للعراق دفع ديون الحرب للدائنين في الخليج وغيرهم، لكن المملكة العربية السعودية كانت ملتزمة بسياسة تثبيت الاسعار عند معدلات معقولة، وهو موقف عدته منسجما مع مصالحها على المدى الطويل كمالك اكبر احتياطي للنفط في العالم، ونظرا الى وضعها كاكبر منتج ترجيحي للاسعار في السوق العالمية.

ويمثل هذا خلافا جوهريا بين العراق والمملكة اذ أكد السعوديون دائما ان المملكة ستستخدم ثقلها في السوق للاحتفاظ باسعار ثابته ومعقولة اذا حاول اخرون رفعها الى معدلات يعدها السعوديون غير معقولة، بينما ارتفاع الاسعار يساعد العراق في معالجة مشكلة ديونه واحتياجات تعميره وكذلك جلب الموارد اللازمة لرفع القدرة الانتاجية العراقية(٣١).

ثانيا: العامل الديني: يدين النظام السعودي بالمذهب الوهابي الذي هو نسخة متطرفه من المذهب الحنبلي نسبة الى الامام احمد بن حنبل، اذ افتى محمد بن عبد الوهاب بان العقيدة الوهابية هي وحدها العقيدة الاسلامية النقية الصحيحة وان من واجب الوهابيين الجهاد في سبيل احياء التعاليم الاسلامية واعادة الاسلام الى عهده الاول كما كان في زمن الرسول والصحابة، فعقدت الوهابية تحالفا مع محمد آل سعود مؤسس الامارة السعودية الاولى (امارة الدرعية)(٣٢).

وتمثل السعودية عمقا حضاريا دينيا لما تحتويه من اماكن ومراقد مقدسة لدى عموم المسلمين باختلاف مذاهبهم مما حدى بالنظام السعودي ان يحدد هويته بتعابير يغلب عليها الطابع الديني، وقد وظفته السياسة السعودية على المستوى الداخلي والخارجي منها الاحتلال السوفيتي لافغانستان عام ١٩٧٩ والحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣، وحرب الحوثيين في اليمن عام ٢٠١٠، والاحتجاجات الشعبية في البحرين عام ٢٠١١، وفي الازمة السورية ايضا(٣٣).

ان توظيف العامل الديني في العراق اخذ الشكل غير المباشر وذلك عن طريق الفتاوى الدينية التي تدفع المقاتلين الجهاديين لعبور الحدود الى العراق وكانت الفتاوى تصدر من الشيوخ السعوديين الوهابيين، واباحت القتال في العراق ولكن

تبقى المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية والمتمثلة بمفتي المملكة وهيئة كبار العلماء في السعودية لم تتبنى فتاوى لاعلان الجهاد في العراق، كما انها لم تتخذ موقفا حيال هؤلاء الشيوخ المتشددين ومنعهم من اصدار الفتاوى التحريضية للقتال في العراق عبر منابر المساجد في السعودية او عبر قنوات الاعلام او مواقع الانترنت او الحد من تدفق الاموال عبر الجمعيات والمنظمات في داخل المملكة، وعلاوة على ذلك لطالما كانت السلطات السعودية تطالب بتسليم السجناء السعوديين الذين اتهموا بتنفذ اعمال ارهابيه داخل العراق(٣٤).

ثالثا: العامل السياسي: ان تغيير النظام السياسي في العراق يمثل تهديدا للنظام السياسي السعودي ومثل هذا التغيير يمثل اشكالية في مستقبل العلاقات العراقة السعودية على النحو الاتي:

-ان تغيير النظام السياسي في العراق يمثل تهديد للتوازن في المنطقة وربما ينعكس هذا التغيير على الداخل السعودي من خلال الدفع باتجاه تعزيز الهوية المذهبية للاقلية الشيعية في المملكة.

-اتهام النظام السياسي السعودي بتهميش واقصاء الطائفة السنية من العمل في العراق وبدأت هذه الاتهامات منذ الانتخابات التي حدثت عام ٢٠٠٥ والتي امتنع السنة عن المشاركة فيها وقد انتجت هذه الانتخابات الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، الذي جرى بعد ذلك الاستفتاء عليه، وكان هنالك مدرك سعودي حيال هذا الدستور لانه مكن العرب الشيعة والاكراد عن التحكم وادارة العملية السياسية الآنية والمستقبلية بعيدا عن ارضاء وتقاسم للسلطة بين جميع مكونات الشعب العراقي، ومثلت هذه اشكالية بالنسبة للسعودية من حيث الاعتراف بشرعية النظام السياسي(٣٥).

المطلب الثالث: تاثير المتغير الايراني في العلاقات العراقية السعودية:

ان الحرب الدائرة في العراق لها اطرافها الاقليمية التي تحرص من خلالها على صيانة مصالحها الوطنية وان ايران مشروعها داخل العراق عنوانه اقامة نظام صديق وحليف في بغداد، بغض النظر عما اذا كان الهدف نظاما دينيا على غرار الجمهورية الاسلامية او لم يكن، لكن هذا الهدف يرتكز على قاعدة اساسية هي التعويل على دور محوري للحلفاء الشيعة داخله([٣٦]).

يمكن القول ان ايران قد عارضت خيار الحرب الامريكية على العراق ليس فقط ادراكا منها بطبيعة الخطر الامني الذي ستكون عرضة له كنتاج لهذه الحرب، بل لاعتقادها بان ضرب بغداد قد يكون مقدمة لضرب طهران نفسها ولعبت ايران

ادوار كثيرة متعددة في العراق فهي على علاقة تاريخية مع المؤسسة الدينية في النجف الاشرف او لنقل مع جزء منها وهي في الوقت نفسه ذات روابط وثيقة مع العديد من الاحزاب السياسية العراقية، وان الحضور الايراني يمكن تلمسه في العديد من المؤسسات المجتمعية والخدمية المنتشرة عبر العديد من مدن العراق ومحافظاته(٣٧).

كما تنظر ايران الى العراق من عدة زوايا: الاولى: اقتصادية تقوم على ضرورة تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق، الثانية: سياسية ترى العراق بوصفه منطقة صراع مصالح بين الدول الكبرى ويبقى مرشحا دائما لصراع هذه الدول عليه لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح والواقع الجيوسياسي والنفطي المتميز، الثالثة: امنية تعمل على جعل العراق منطقة نفوذ لايران تضاف الى مناطق النفوذ الايراني الاخرى في المنطقة.

وان حصول ايران على موطئ قدم في البلد الاهم في المنطقه يعد كسب لاهم واكبر سوق تجاري استثماري للبضائع والقوى العاملة والاسلحة الايرانية الى العراق وجذب لرؤوس الاموال العراقية الكبيرة الى ايران كما يعد مكسب لاهم منطقة في العالم تحتوي على اهم مصادر الطاقة العالمية (٣٨).

كما تجدر الاشارة الى ان من اولويات السعودية هو كبح النفوذ الايراني في المنطقة، اذ يوجه السعوديون موارادهم المالية والاستخباراتيه والدبلوماسية ليس ضد داعش فقط بل ضد نظام الاسد المدعوم ايرانيا، وان القوة الجوية السعودية التي انضمت بالاساس للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش في عام ٢٠١٤ قد حولت اهتمامها ضد الحوثيين الذين تدعمهم ايران في اليمن- من وجهة نظرها-(٣٩).

كما تتخوف المملكة العربية السعودية من الاتفاق بين ايران والدول الست حول البرنامج النووي الايراني، والتقارب الايراني الامريكي، وهي تعتقد ان الاتفاق سيعزز من مكانة ايران الاقليمية على حساب دول المنطقة كما تعتقد بان التقارب الايراني الامريكي اعترافا بنفوذ ايران في الاقليم والعراق من ضمنه بطبيعة الحال.

وادت العديد من الاحداث الاقليمية في العقد الاول وبداية العقد الثاني من القرن الحالي الى مزيد من التعقيد في العلاقات الايرانية الخليجية ومرد هذا التعقيد اعتقاد دول مجلس التعاون الخليجي ان ايران قد هيمنت على الوضع العراقي الجديد، فضلا عن الدعم الذي تقدمه الى سوريا ودعمها حزب الله في لبنان ودعمها حركات المقاومة في فلسطين كحركة حماس وغيرها وكذلك الموقف

الايراني من الاحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١ وتأييد ايران لصالح سوريا في مواجهة التنظيمات الارهابية التي الحقت الدمار بسوريا وشعبها، كما وجهت الاتهامات الى ايران بمساندة الحوثيين للسيطرة على الحكم في اليمن ، وهو ما يسهم في توسيع نفوذ ايران في المنطقة و يشكل خطر عليها(٤٠).

كما توترت العلاقات الايرانية السعودية باعدام رجل الدين الشيخ نمر النمر وخرجت مظاهرات في ايران ضد السفارة السعودية في ايران، وحصلت اعمال شغب ادت الى حرق مبنى السفارة، وهو ما ازم العلاقات وادى الى قطع المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع ايران وطرد السفير الايراني في المملكة احتجاجا على هذه الاحداث(٤١)، وقد امتد التأثير المذهبي الى العراق من خلال الاحتجاجات والتنديدات التي صدرت من اطراف ومكونات دينية وشعبية في العراق على نفس الحادثة.

المبحث الثالث: تحديات وفرص تطوير العلاقات العراقية السعودية:

المطلب الاول: تحديات تطوير العلاقات العراقية السعودية:

ثمة تحديات قد تحول دون تطوير العلاقات العراقية السعودية، بعضها قد تكون اساسية نتيجة التباينات التكوينية لنظام الدولتين، وطبيعة الفاعلين، وأخرى ثانوية بفعل حالة الانقطاع والصورة السلبية التي تكونت خلال المرحلة الماضية، فضلا عن التحديات الخارجية، التي تأتي علاقة إيران بالعراق في مقدمتها، ويمكن تقسيم التحديات على الاتي:

اولا: التباين بين نظام وقيادة الدولتين: اذ ترى القيادة السعودية أن الحكومات العراقية التي شكلت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق طائفية، وتدين بولاءات طائفية وسياسية للنظام الإيراني، وتعدها مصدر تهديد لأمنها واستقرارها، في المقابل ترى القيادة العراقية الحاكمة أن السعودية تناصبها العداء، وتنظر الى المكون الشيعي بصفته تابع الى ايران التي تناصبها العداء، وعليه توجد معارضة في حكومة الدولتين حول أخطار هذا التقارب على أمن الدولتين ومستقبلهما.

ثانيا: وجود الحشد الشعبي الذي تعده السعودية مواليا لإيران: بقدر ما يمثله الحشد الشعبي والفصائل العسكرية الشيعية دافعاً للسعودية في التقارب مع الحكومة العراقية بهدف دعم سلطتها وبسط سيطرتها على العراق وحدوده منعاً لتجاوزها، فإن هذه الفصائل تشكل تحدياً لتطوير العلاقة بين الدولتين-حسب وجهة نظر المملكة- نتيجة تعاظم إمكاناتها البشرية والتسليحية، ودورها المؤثر في الحكومة العراقية، وقد ظهر عدد من قيادات الفصائل يهددون السعودية عسكرياً، ومن ثم فمن المتوقع مقاومة الفصائل لتطوير العلاقات مع السعودية.

ثالثا:غياب الثقة المتبادلة واختلاف الأجندة: ثمة غياب متبادل للثقة بين قيادتي الدولتين، وتبادل لاتهامات سلبية، واختلاف في الأجندة والمواقف السياسية في العلاقة مع إيران وساحات الصراع في سوريا واليمن ولبنان، اذ تميل مواقف الحكومة العراقية -لاسيما في عهد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي-إلى جانب إيران وحلفائها، وتعد الأرضية المشتركة للتعاون ضعيفة بين الدولتين، والتطور في العلاقة ما زال في بداياته في ولاية رئيس الوزراء حيدر العبادي، وهو ما يشكل تحدياً لتطور العلاقة بين الدولتين.
رابعا: التحدي الإيراني: تمتلك إيران العديد من أدوات النفوذ الناعمة والصلبة في الساحة العراقية، تمكنها من التأثير في توجهات الحكومة العراقية وعلاقتها مع جيرانها العرب، ولا ينكر قادة العراق تأثير إيران، بل يثنون على دورها في دعم حكومتهم وأجهزتها الأمنية وفصائل الحشد الشعبي(٤٢).
خامسا: غياب الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق: مع استمرار سياسة تعدد الولاءات والانتماءات الضيقة على حساب الولاء الوطني الجامع.
ومما تقدم وفي ضوء الفرص المتاحة والتحديات الشاخصة لتطوير العلاقات العراقية السعودية نرجح السناريو الذي مفاده ان العلاقات العراقية السعودية هي في مرحلة التطبيع والتصالح وتصفير المشاكل، وتواجهها تحديات في تجاوز هذه المرحلة، وبناء الثقة، ومن ثم التطوير وتعزيز التعاون، اذ إن الدوافع الأمنية هي المتحكمة فيها بالنسبة إلى الجانب السعودي، ثم إن التحسن الملموس في العلاقات مهدد في أي لحظة بالانهيار، بسبب حدة التباين في المواقف من القضايا الإقليمية، والتأثير الإيراني في الحكومة العراقية، التي يتوقف تطوير العلاقات العراقية السعودية بدرجة كبيرة على رغبتها في تطويرها.

المطلب الثاني: فرص تطوير العلاقات العراقية السعودية

يمكن تقسيم الفرص المتاحة امام العراق لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية على ما يأتي:
اولا: الفرص السياسية: عانت الحكومة العراقية السابقة شبه عزلة في علاقتها مع محيطها العربي من جراء طبيعة تكوينها واتهامها بتبني سياسات طائفية والتبعية لايران، لذا تسعى الحكومة الحالية برئاسة العبادي من خلال تطوير علاقتها مع السعودية الى الحصول على شرعية اقليمية فعالة في محيطها العربي يحقق لها الاستقرار والمصالح المشتركة(٤٣)، ولا شك ان المصالحة السياسية والاجتماعية بين الفصائل العراقية ستكون تحديا كبيرا لمنع الاقتتال والعنف وخلق بيئات حاضنة لجماعات متشددة ولا شك ان علاقات جيدة بين بغداد

والرياض تساهم في جهود تحقيق هذا الهدف(٤٤)، وقد ظهرت اولى بوادر هذه الفرص من خلال الدعم الخليجي عموما والسعودي خصوصا الذي حصل عليه العراق في موضوع رفع الحظر المفروض على الملاعب العراقية من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) منذ اعوام، وقد اكد ذلك تصريح وزير الشباب والرياضة العراقي عبد الحسين عبطان بالقول "ان السياسة لا تغيب في اي مجال، وللسعودية ثقل سياسي كبير"([٤٥]). وقد تلى هذه الخطوة اهداء ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز بلاده ملعبا لكرة القدم الى العراق بعد ايام من مباراة ودية تاريخية جمعت منتخبي البلدين في مدينة البصرة العراقية([٤٦]).

ثانيا: الفرص الاقتصادية: يحتاج العراق الى دعم دولي وعربي وذلك بعد استعادة المدن من داعش الارهابي والتي اغلبها مدمره بالكامل فيحتاج العراق الى الدعم لاعادة اعمار المدن والبلدات وتأهيل البنى التحتية لاعادة الخدمات الاساسية تمهيدا لعودة النازحين واللاجئين الى منازلهم والذين يعدون بالملايين، وفي ظل الازمة الاقتصادية التي يعانيها العراق والتوقعات بانخفاض اسعار النفط فان العراق يعول على دول الخليج وفي مقدمتها السعودية للمساهمة في هذه الجهود(٤٧)، وقد أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بهذا الصدد، تخصيص المملكة (١.٥) مليار دولار لمشاريع إعادة إعمار العراق، وقال في كلمة له خلال افتتاح مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في شباط ٢٠١٨، "إن المملكة ستخصص مليار دولار لإعادة الإعمار عن طريق (الصندوق السعودي للتنمية)، و(٥٠٠) مليون دولار لتمويل الصادرات"، وذكر ايضا "ان هذا المؤتمر يأتي بعد الانتصار على التنظيم الإرهابي (داعش)، ويعقد في مرحلة مهمة وحساسة تتطلب منا جميعا التعاون والتكاتف من أجل حشد الدعم والإسراع بتمويل مشاريع إعادة الإعمار للعراق وإتاحة عملية عودة النازحين، والعمل بكل جد لإعادة العراق إلى سابق عهده، والتعاون مع حكومته في هذا الشأن. وذكر الوزير انه يود الاشارة إلى الجهود المبذولة لإعادة فتح المعابر البرية بين المملكة والعراق، بما يخدم الحركة التجارية وحركة المسافرين"([٤٨]). كما يسعى العراق الى اعادة خط الانابيب الستراتيجي ناقل النفط العراقي الى البحر الاحمر ويعد هذا الخط احد اهم المشاريع الناقلة للبترول والذي انشئ باموال عراقية بدأ من منابع النفط العراقية وصولا الى موانئ ينبع السعودية على البحر الاحمر، وقد اغلقت هذه الخطوط طبقا لعقوبات مجلس الامن الدولي عقب غزو الكويت، لذا فان عودة هذه الخطوط تعد بالنسبة للعراق لازمة لنهوضه من جديد(٤٩).

اما مايخص الفرص المتاحة امام المملكة العربية السعودية لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية مع العراق فيمكن اجمالها بالاتي:

اولا: الفرص السياسية: ان سياسة السعودية هي سياسة متغيرة تتأثر بالوضع الاقليمي والدولي وهي سياسة اغلبها تابعة لدول كبرى لذا فان اغلب التكهنات تنطلق من ان توجه السعودية نحو العراق يحظى بدعم الادارة الامريكية الجديدة التي يبدو انها خططت لصفحة جديدة مع دول الخليج بالانفتاح على العراق في مقابل تصعيد الولايات المتحدة خطابها حيال ايران(٥٠)، وقد بدى ذلك واضحا منذ وصول ترامب الى الحكم في كانون الثاني ٢٠١٧ اذ هنالك مراجعة حقيقة لمكانة الولايات المتحدة في العراق وتمثل ذلك عبر تفعيل الدور السعودي بشكل أكبر من خلال لقاءات مشتركة متبادلة حدثت بين الجانبين العراقي والسعودي في بغداد والرياض وواشنطن وعمان(٥١).

وهدف هذا التفعيل الامريكي هو بداية لاحتواء الجانب الايراني في العراق وعملية اعادة ايران تدريجيا الى الخلف ليس عبر طردها فليس للسعودية ابعاد ايران من العراق بين ليلة وضحاها ولا حتى على المستوى البعيد بسبب الارتباطات الحضارية والثقافية والدينية، فضلا عن الجغرافية مع العراق، بل من اجل خلق تنافس داخل العراق يزاحم الفعل الايراني(٥٢).

كما ان محاولة الرياض الاستثمار السياسي في العراق في هذا التوقيت الاقليمي من شانه حجز موقع لها في ترتيبات مرحلة مابعد هزيمة داعش، بما لايترك العراق ساحة خالصة للنفوذ الايراني مجددا، اي على اقل تقدير ان يكون هنالك تواجد عربي يعيد رسم علاقات العراق مع عمقه العربي في المرحلة القادمة بما يمثله هذا التواجد من اهمية في رسم خرائط النفوذ الاقليمي المستقبلي وبما يوازي النفوذ الايران السياسي المتاصل وجوده في العراق(٥٣).

ثانيا: الفرص الامنية: ان انفتاح السعودية على العراق جاء مع بدأ المرحلة الاخيرة من الحرب على داعش الارهابي وفي ظل تحقيق نصر كبير باستعادة مدينة الموصل، كما تجاوزت المعركة التي يشنها الجيش العراقي على داعش للمرة الاولى حدود العراق لتشمل قصف قواعد الارهابيين في مدينة البو كمال الحدودية، وهو ما دفع السعودية الى الدبلوماسية المرنه مع العراق ومحاولة الوصول لاهدافها من خلال البوابة الرسمية الشعبية في العراق(٥٤).

كما ان شن قوات تابعة للدولة الاسلامية هجوما على مركز طريبيل الحدودي بين العراق والاردن وقتل العدد من الجنود فيه وهو معبر قريب من الحدود السعودية،

وهنالك تقارير تفيد بان عناصر داعش باتت نشطة في منطقة الانبار المحاذية للاراضي السعودية الشمالية(٥٥).
كما توجد عشرات الفصائل الشيعية المسلحة التي انضوت في اطار الحشد الشعبي والتي اسهمت ايران في بنائه وتمويله وقد اطلقت بعض الفصائل اسم المعارض السعودي نمر النمر على بعض كتائبها التي شاركت في معركة الموصل لذلك تتخوف المملكة من تنامي قوة الحشد الشعبي لاسيما بعد استعادة الموصل وكسر شوكة داعش على يد القوات العراقية بمشاركة فصائل الحشد الذي عارضت السعودية وجوده من الاساس وعلى الملأ، لذلك تسعى السعودية الى تعزيز علاقتها بالعراق بهدف حماية حدودها وتأمين امنها والحد من قدرة ايران على توظيف الفصائل ضدها(٥٦).

الخاتمة

مما تقدم يمكن القول ان تاريخ العلاقات العراقية السعودية امتاز بعدم الاستقرار وذلك بسبب التنافس الاقليمي بين البلدين ولعب دور مهم في المنطقة ولم تشهد العلاقات تحسنا ملموسا الا في حقبة الحرب العراقية الايرانية من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٨، اذ كانت السعودية من الداعمين الرئيسين للعراق، ومع انتهاء الحرب بدأ العداء بين العراق ومحيطه الخليجي بسبب السياسات التي اتبعتها الدول الخليجية حول تخفيض اسعار النفط، وبقيت العلاقات مقطوعة حتى عام ٢٠٠٣، وبعد ذلك شهدت تطورات وزيارات متبادلة بين البلدين لم ترتقي الى المستوى المرجو، كما شهد عام ٢٠١٥ تعيين سفير جديد للمملكة في العراق والذي امتازت مدة تمثيله بعدم رضى واعتراض وصل الى الطلب من المملكة باستبداله، اما عام ٢٠١٧، فقد شهد تطورات كبيرة من خلال زيارة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في شباط ٢٠١٧، وكذلك زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي في تموز ٢٠١٧، وان انفتاح السعودية جاء مع بدأ المرحلة الاخيرة في الحرب على داعش الارهابية وفي ظل تحقيق نصر كبير باستعادة مدينة الموصل، ويمكن القول ان تحسين العلاقات بين العراق والسعودية لا يعني انهاء النفوذ الايراني -لأن هدف الانفتاح هو لاحتواء الجانب الايراني في العراق- اذ تشكل ايران فاعلا رئيسا في العراق وذلك لأن هنالك روابط تارخية وجغرافية وثقافية بين الدولتين.

ومن خلال استعراض اهم الفرص التي يمكن استثمارها لتطوير العلاقات بين البلدين يمكن القول ان البيئة السياسية على المستوى الاقليمي والمحلي تشجع

تطوير هذه العلاقات والانطلاق بها الى مستويات اكبر لتاخذ الطابع الاستراتيجي بما يخدم اهداف ومصالح الدولتين.

The future of Iraqi-Saudi relations after the ISIS: challenges and opportunities

Dr. Alaa Taleb

Abstract:

The relations between Iraq and Saudi Arabia have been characterized by conflict and fragmentation at times and with cautious cooperation at times according to regional and international circumstances. After the change in Iraq in 2003, the two countries became increasingly divided despite repeated attempts to restore relations to their normal state. In a serious manner through which the role of Iraq can be restored in its Arab environment and relations between the two countries based on mutual respect and consideration of common interests.

المصادر والهوامش :

[١] - حسين درويش العادلي، العلاقات العراقية السعودية الى اين- نظرة من الداخل، جريدة الصباح، ٢٠١٦/١/٢٨، على الرابط الاتي: http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=109286

[٢] - قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣- ملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد ٣٨، ٢٠٠٨، ص٩١.

[٣] - حسين درويش العادلي، مصدر سبق ذكره.

[٤] - خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد ٤٤، ٢٠١٠، ص٨٠.

[٥] - حسن قحطان العلكيم، العلاقات الخليجية العربية مع ايران رؤية مستقبلية، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد ١٦، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤

[٦] - يسرى مهدي صالح، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص١٠٨.

[٧] - انور عادل مهدي، العلاقات العراقية السعودية ارث الماضي وافاق المستقبل، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد ٩، ٢٠١٥، ص١٨٩.

[٨] - عبد الخالق عبد الله، ازمة الخليج خلفية الادراك والادراك الخاطئ، في ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٩١

[٩] -قحطان عدنان احمد، مصدر سبق ذكره، ص٩٣

[١٠] - رافد احمد محمد امين، الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، (المملكة العربية السعودية نموذجا)، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص٢٠٠.

[١١] - خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

[١٢] - المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[١٣] ـ علي بشار اغوان، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق-دراسة حالة العلاقات العراقية السعودية حتى عام ٢٠١٤ وافاقها المستقبلية، بحث منشور في اللغة العربية في مجلة (ankasam) التركية، ٢٠١٧ ص٤٩، على الرابط الاتي: https://www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web .

[١٤] ـ محمد كريم كاظم، مصطفى فاروق مجيد، العراق ومنطقة الخليج العربي-سباق المكانة والدور الاقليمي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد٦٦، ٢٠١٦، ص٦٨.

[١٥] ـ انور عادل مهدي، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

[١٦] ـ مؤيد الونداوي، العلاقات العراقية السعودية الى اين؟، بحث منشور على موقع وكالة اخبار العرب في حزيران ٢٠١٧، على الرابط الاتي: www.arab-newz.org/archives/8609 .

[١٧] ـ انور عادل محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

[١٨] ـ المصدر نفسه، نفس الصفحة

[١٩] ـ نقلا عن، جاسم يونس الحريري، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، ٢٠٠٧، ص ص ٩٦،٩٥.

[٢٠] ـ ملك السعودية يؤكد الى عادل عبد المهدي استعداده لانجاح مبادرة المصالحة الوطنية، صحيفة الصباح، العدد ٩٤١، بغداد، ٢٠٠٦/٩/٢١.

[٢١] ـ المصدر نفسه.

[٢٢] ـ انور عادل مهدي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢

[٢٣] ـ جريدة الشرق الاوسط، الحكومة العراقية ترحب بحرارة بقرار السعودية تعيين سفير غير مقيم في بغداد، عدد ١٢١٣٩، ٢٢شباط ٢٠١٢

[٢٤] ـ مؤيد الونداوي، العلاقات العراقية السعودية ، مصدر سبق ذكره.

[٢٥] ـ تطور العلاقات السعودية العراقية الدوافع والتحديات، تقدير موقف، يصدر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، متاح على الرابط الاتي:www.fakercenter.com

[٢٦] ـ المصدر نفسه.

[٢٧] ـ نقلا عن، موناليزا فريحه، السعودية تمد يدها للعراق مابعد داعش بتشجيع امريكي، جريدة النهار، ٢٧/شباط/٢٠١٧.

[٢٨] ـ مؤيد الونداوي، مصدر سبق ذكره.

[٢٩] ـ تطور العلاقات العراقية السعودية، تقدير موقف، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[٣٠] ـ احمد الدباغ، بعد التقارب الاخير هذه ابرز مراحل العلاقات العراقية السعودية،مقال منشور على الرابط الاتي:
www.sasapost.com/the-most-important-stages-of-soudi-iraqi-relation.

[٣١] ـ جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل ومستمر، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص (مترجم)، رقم ١٥٧، كانون الثاني، ٢٠٠٦، ص٥-٦.

[٣٢] ـ عبد الخالق حسين، اسباب عداء السعودية للعراق، بحث منشور على الرابط الاتي:www.p.dw.com/p/151/tf

[٣٣] ـ جوزيف ماكميلان، مصدر سبق ذكره، ص٨.

[٣٤] ـ انور عادل محمد، مصدر سبق ذكره،ص ١٩٨-١٩٩

[٣٥] ـالمصدر نفسه، ص٢٠٣.

[٣٦] ـ محمد السعيد ادريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد٣٢٦، ٢٠٠٦، ص٣٢.

[٣٧] ـ عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج والمتغير الامريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٣٢٨، ٢٠٠٦، ص١١.

[٣٨] ـ دنيا جواد، العلاقات العراقية الايرانية بين الثوابت والموضوعية والمتغيرات المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، عدد ١٨، ٢٠٠٩، ص٨٣

[٣٩] ـغريغوري غوس، مستقبل العلاقات الامريكية السعودية المملكة والسلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٦٧/ ٢٠١٦، ص٣٠٨

[٤٠] - احمد عبد الامير الانباري، العلاقات الايرانية الخليجية وتطوراتها بعد عام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، عدد ٦٦، ٢٠١٦، ص٢٠٠-٢٠١
[٤١] - غريغوري غوس، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٨، ص٣١٢
[٤٢] -لمزيد من التفاصيل انظر، تطور العلاقات السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩
[٤٣] - تطور العلاقات العراقية السعودية، تقدير موقف، مصدر سبق ذكره، ص٨.
[٤٤] - مونااليزا فريحة، مصدر سبق ذكره ،ص ٢
[٤٥] - نقلا عن، العراق يعول على الثقل السياسي الخليجي لرفع الحظر الدولي عن ملاعبه، تقرير اخباري منشور على موقع روداوو بتاريخ، ٢٠١٨/٢/٢٣ على الرابط الاتي: http://www.rudaw.net/arabic/sports/230220182
[٤٦] - العبادي يعلن عن هدية من السعودية الى العراق، تقرير اخباري منشور على موقع سكاي نيوز العربية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٦ على الرابط الاتي: https://www.skynewsarabia.com/sport/1027702
[٤٧] - التقارب السعودي مع العراق واثره على العلاقات العراقية مع ايران/ مقال متاح على الرابط الاتي: www.fcdrs.com/nobtics
[٤٨] - نقلا عن، دعم خليجي سخي في مؤتمر الكويت، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٤٣٢٤، في ٢٠١٨/٢/١٥
[٤٩] - جوزيف مكميلان، مصدر سبق ذكره، ص٧.
[٥٠] - التقارب السعودي مع العراق واثره على العلاقات العراقية مع ايران، مصدر سبق ذكره، ص٣.
[٥١] - علي بشار، عن الوقت الضائع والمتبقي في العلاقات العراقية السعودية، مقال منشور على رابط نون بوست، متاح على:www.noonbost.org/content/19192 .
[٥٢] - المصدر نفسه، ص٤.
[٥٣] - صافيناز محمد امين، العلاقات السعودية العراقية دلالات التقارب في ضوء المتغير الايراني، بحث منشور على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، على الرابط:www.acpss.ahram.org.ey/news .
[٥٤] - خمس اسباب وراء زيارة الجبير المفاجئة وغير المعلنة الى العراق، تقرير منشور على الرابط الاتي:

www.raialyoum.com.

[٥٥] - المصدر السابق.
[٥٦] - دوافع التقارب السعودي العراقي الاخير، تقرير منشور على موقع قناة ان ار تي على الرابط الاتي: . www.nrt.tv.com/ar/detail.aspx